

محمد يوسف دفع الله أحمد (*)

المقدمة:

الحمدُ القائل في كتابه: "علم الإنسان ما لم يعلم" ، نحمده حمداً يليق بجلاله وعظيم سلطانه، ونصلي على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

يطيب لي أن أتحدث في هذا البحث عن واحد ممّن حافظوا على قداسة النص القرآني وجعلوه في مقدمة شواهدهم النحوية، مخالفاً لمن هاجموا القراءات القرآنية أو أولوها إن لم توافق ما قرّروا من قواعد نحوية. غير أبيهين لما يترتب على صنيعهم هذا من فتح الباب أمام المستشرقين وأعداء الدين لمهاجمة القراءات القرآنية متواترة كانت أم شاذة ؛ بسبب منهجهم في القياس والتعليل. ألا وهو جمال الدين عبد الله بن مالك، فاخترت ((منهج ابن مالك في الاستدلال بالقراءات القرآنية وأثره في النحو العربي)) فعمدت في هذا البحث إلى إبراز أهمية القراءات القرآنية ، وما لتعددتها من دلالة في تأدية المعاني ، إضافة لما أريد به من التيسير على الناس ليقراً كل قوم بما يوافق لسانهم.

فوقفت على منهجه في الاستدلال بجميع القراءات ، وما ترتب عليه من جعل الاستشهاد بالقراءة في قمة شواهد ، معتمداً عليها، ومحتجاً بها في إثبات القواعد ، خلافاً لغيره ممن جعلوا صحة القراءة موافقتها لمذاهبهم .

ثم بينت أنّ موقفه لم يقف عند تسليمه بالقراءات فحسب بل تصدى لكل من تناول عليها مخطئاً لروايتها وطاعناً في قرائنها ، ناسياً أنّ القراءة سنة متبعة، فردّ عليها رداً شافياً نقلاً وعقلاً.

ثم تحدثت عن مفهومي الشاذ عند علماء الأصول والفقهاء، وجزوا

(*) أستاذ مشارك بكلية اللغة العربية بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية .

العدد التاسع عشر ١٤٣٠ هـ -

١٨٥

مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية
٢٠٠٩م

د. يوسف دفع الله أحمد

الاستدلال في ميادين اللغة والنحو ، ثم بيّنت كيف اعتمد ابن مالك على القراءات الشاذة في إثبات بعض القواعد النحوية ، وما للقراءة الشاذة من وظيفة في سد النقص بإثراء جانب السماع في النحو العربي، وذلك لكثرة ما ضاع من أشعار العرب أثناء الفتوحات الإسلامية وغيرها.
ثم عرضت بعد ذلك لجانب مهم وهو استقلالية ابن مالك برأيه وما ترتب عليه في اختياراته لمذاهب العرب. معتمداً على ما بلغه من معرفة بأشعار العرب ونحوها، وإمامه بثقافة عصره من فلسفة ومنطق وغيرها.
ثم تحدثت وبحمد الله في ختام هذا البحث عن ملخص ما جاء فيه ، وما توصلت إليه من نتائج.

طريقة ابن مالك في الاستشهاد :

لم يقف ابن مالك عند احترامه لما سماع عن العرب فيما صحّ نقله فحسب، بل كان منهجه منصّباً في تثبيت قواعد النحو العربي، على ما نقل عنهم ، ولو قلّ مما يمكن ملاحظته في كثير من المسائل التي جرى حولها خلاف بين البصريين والكوفيين ؛ وفي اختياره لمذهب الكوفيين المعتمد على السماع دون سائر معاصريه من المتأخرين الذين كان ميلهم لمذهب البصريين - فيما أرى - بشيء من الغلو.

ولاسيما إذا كان هذا المنقول مما قرئ به من القراءات ، متواترة كانت أو شاذة. وكذلك الحديث النبوي - وإن اختلفت آراء النحويين في الاستدلال به- ، فاختار مذهب المجيزين ، وقد كانت عنايته بالحديث كبيرة. وكذلك كان تسليمه بأشعار العرب في الأخذ والاحتجاج بها دون اللجوء إلى ردّها أو تأويلها ، أو وصف أصحابها بالغلط ، وضعف الدراية ، وإن كانوا من أرباب الفصاحة والبيان كما فعل كثيرون. ساعده على التزام هذا المنهج سعة إطلاعه ، وروايته لكثير من أشعار العرب، ممّا جعل بعضهم يقول: إنه استحدث لنفسه شواهد مجهولة ، وجعلها حجة في تصحيح مذهب ، أو تخطئة آخر حتى قيل فيه: ((أمّا أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام

يتحiron فيها ، يتعجبون من أين يأتي بها))^(١). إلا أن ما ذهبوا إليه تدحضه موافقة جزء كبير من أشعاره لأشعار سيبويه ، وهذا ما ذكره محمد خير الحلاواني: ((ولقد زادت شواهد على ثمانمائة شاهد ، التقى سيبويه بأكثر من مائة شاهد))^(٢). وإلى هذا ذهب شوقي ضيف فقال: ((وكان أمة لا في الاطلاع في كتب النحاة وأرائهم فقط، بل أيضاً في اللغة والأشعار التي يُستشهد بها في النحو))^(٣).

وإذا كانت شواهد سيبويه في الكتاب ألفاً وخمسين بيتاً علّم منها ألف، وخمسون لم يعرف لها قائل، فما الذي يدعو إلى الطعن فيما رواه ابن مالك؟ ، لذلك يقول السيوطي ردّاً على ما ذكر بأنه "لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله"^(٤) ؛ وذلك لأنهم اشتهروا في المأخوذ عنه الفصاحة أن يكون معروفاً غير مجهول، لئلا يكون غير فصيح فتبني القاعدة على كلامه، فقال: ((ولو صح هذا لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه))^(٥).

ومما يدعو للاطمئنان بأنه ثقة في روايته ؛ تورعه وتجنبه من أن يذوض أو يتعرض للقراءات القرآنية ، بردّها أو تضعيفها ، ولم يهجم قراءها، ويصفهم بعدم الدراية ، والجهل بالعربية أو العجمة كما فعل غيره. والذي يظهر لي أن منهج ابن مالك وثقافته المتمثلة في اطلاعه على هذا الكم الهائل من أشعار العرب ، كان لهما الأثر الواضح في طريقته التي انتهجها في التعامل مع الشواهد النحوية ، وهي التي أشار إليها السيوطي: ((لاين مالك في النحو طريقةً سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين ، فإنّ مذهب الكوفيين: القياس على الشاذ ، ومذهب البصريين أتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر، وابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل ، بل

(١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية - بيروت - لبنان، ج ١ ، ص ١٣٠ .

(٢) الاحتجاج وأصوله ، محمد خير الحلاواني ، ص ١١٢ .

(٣) المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، دار المعارف - القاهرة ، ط ٢ ، د. طبت ، ص ٣٠٩ .

(٤) خزنة الأدب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، ط ١ ، ١٩٨٦م ، ج ١ ، ص ١٥ .

(٥) الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ، تحقيق د. أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة ، ط ١ ١٩٧٦م ، ص ٧٣ .

ولم يقف الأمر عند هذا بل ذهب المبرد لمنعها فقال: ((لا تحل القراءة بها))^(١) ووافق الزجاج بقوله: ((القراءة الجيدة نصب الأرحام أما الخفض فخطأ في العربية ، لا يجوز إلا في اضطرار الشعر))^(٢). ورد ابن يعيش قول المبرد بقوله: ((وهذا القول غير مرضي من أبي العباس ، لأنها قد رواها إمام ثقة ، ولا سبيل إلى ردّ نقل الثقة ، مع أنه قد قرأها جماعة غير السبعة ، كابن مسعود والحسن البصري وقتادة ومجاهد ، وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها))^(٣). ولهذا قال الإمام الرازي تعقيباً على موقف البصريين من هذه القراءة بالذات: ((إذا جوّزنا إثبات اللغة بشعر مجهول ، فجواز إثباتها في القرآن العظيم أولى ، وكثيراً ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن ، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به ، وأنا شديد التعجب منهم ، فإنهم إذا جعلوا ورود القرآن دليلاً على صحتها كان أولى))^(٤). وأغرب من هذا قول الرضي: ((والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناءً على مذهب الكوفيين؛ لأنه كوفي، ولا نسلم تواتر القراءات))^(٥).

وأكر ابن الجزري صنيع هؤلاء حيث قال: ((ونعوذ بما من قراءة القرآن بالرأي والتشهي ، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد في كتاب الله من غير نقل؟))^(٦). وخير دليل على ذلك ما قاله حمزة مدافعاً عن قراءته: ((ما قرأت حرفاً من كتاب الله إلا بأثر))^(٧).

فذكر ابن مالك ما احتج به المانعون ثم ردّ عليهم فقال: ((وللملتزمين إعادة الجار حجتان: إحداهما: أن ضمير الجر شبيه بالتثوين ، ومعاقب له فلم يجز العطف عليه ، كما لم يجز العطف على التثوين ، الثانية: أن حق

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٣ ، ص ٧٨ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شليبي ، عالم الكتب - بيروت - ط ١ ، ١٩٨٨م ، ج ٢ ، ص ٦ .

(٣) شرح المفصل ، ج ٣ ، ص ٧٨ .

(٤) تفسير الفخر الرازي ، ج ٣ ، ص ١٩٣ ، نقلاً عن غيث النفع ، ص ١٥٣ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ، الرضي : محمد بن الحسن الأسترابادي ، تحقيق يوسف حسن عمر ، طبعة طبعة جديدة - جامعة قاريونس ، د. ط. ت ، ج ٢ ، ص ٣٣٦ .

(٦) النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري : أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي ، تصحيح ومراجعة محمد علي الضباع ، دار الفكر ، د. ط. ت ، ج ٢ ، ص ٢٦٣ .

(٧) المصدر السابق ، ص ١٦٦ .

د. يوسف دفع الله أحمد

المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل منهما محل الآخر ، وضمير الجر غير صالح لحلول محل ما يعطف عليه ؛ فامتنع العطف إلاّ مع إعادة الجار ؛ وكتنا الحجتين ضعيفة : أما الأولى فيدل على ضعفها أن شبه ضمير الجرّ بالتثوين لو منع من العطف عليه ، لمنع من توكيده ، والإبدال منه ؛ لأن التثوين لا يؤكد ولا يبدل منه ، وضمير الجر يؤكد ، ويبدل منه بإجماع ، فللعطف أسوة بهما. وأما الثانية: فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه - يعني في محل الآخر - شرطاً في صحة العطف ؛ لم يجز "رُبَّ رجل وأخيه" ، ولا:

أيّ فتى هيجاء أنت وجاره (١)

ولا "كل شاةٍ وسخلتها بدرهم" ، ولا الواهب المائة الهجانَ وعبدها (٢)

ولا "لا رجلَ وامرأة في الدار" وأمثال ذلك من المعطوفات الممتنع تقديمها وما عطفت عليه كثير. فكما لم يمتنع فيها العطف ، لا يمتنع في نحو مررتُ بك وزيد. وإذا بطل كون ما تعللوا به مانعاً ؛ وجب الاعتراف بصحة الجواز. ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى: **چ چ چ چ چ چ** (٣) بالعطف على الهاء، لا بالعطف على سبيل ، لاستلزامه الفصل بين جزأي الصلة. وتوقي هذا المحذور حمل أبا علي الشلوبين على موافقة الكوفيين في هذه المسألة ، وقد غفل الزمخشري وغيره عن هذا) (٤).

ومثل هذه القراءة ما رُوي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن

رسول الله ع قال: **((نما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمّاً بالأ...))** (٥). ورواية العرب "ما فيها غيره وفرسه" (٦). ففي الحديث عطف الاسم الظاهر وهو اليهود على الضمير وهو الكاف المجرور بالإضافة إلي "مثل"

(١) صدر بيت عجزه: * إذا ما رحال بالرجال استقلت * في الكتاب ١ / ٢٤٤ .

(٢) للأعشى من قصيدة في مدح قيس بن معد يكرب الكندي ، الديوان ، ص ١٥٢

(٣) الآية (٢١٧) من سورة البقرة.

(٤) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، حققه وقدم له د. عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، د. ط. ٣ ، ج ٣ ، ص ١٢٤٧ .

(٥) صحيح البخاري ، باب الإجارة إلي العصر ، رقم الحديث ٢٢٦٩ ، ص ٤٤٤ .

(٦) حكاة قطرب ، انظر شرح الألفية لابن الناظم ، ص ٥٤٤ ، وشرح التسهيل ، ج ٣ ، ص ٣٧٦ .

دون إعادة الخافض ، وبجر فرسه في حكاية العرب ، بالعطف على ضمير الغائب المجرور بالإضافة إلي غيره.

ولذلك تصدى أبوزرعة للمنكرين لهذه القراءة بقوله: ((وقد أنكروا هذا

وليس بمنكر ؛ لأن الأئمة أسندوا قراءتهم إلى النبي ع ، وأنكروا أن الظاهر لا يعطف على المضمرة المجرور إلا بإظهار الخافض ، وليس بمنكر))^(١).

ومنهج ابن مالك في الاستدلال أشار إليه السفاقي بقوله : "ليس القصد تصحيح القراءة بالعربية ، بل تصحيح العربية بالقراءة"^(٢). ولذلك ذهب

الشافعي إلا منع الجري وراء علل المتكلمين ، وأشار إلي ضرورة اللجوء إلي السماع في إثبات قواعد النحو فقال: ((ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا بتركهم

لسان العرب وميلهم إلي لسان أرسطاطاليس))^(٣). بل ذهب إبراهيم السامرائي مستنكراً على هؤلاء عدم الأخذ بلغة الحديث ، في حين أنهم اعتمدوا على لغة

الشعر ، وهي خاضعة لسلطان الوزن والقافية ، فقال: ((ولا أدري كيف يتخذ النحويون لغة الشعر مادته في الاستشهاد، بحيث كان للشعر الغلبة على عامة

الشواهد اللغوية والنحوية ، ولم يأخذوا بالحديث؟ ومن المعلوم أن لغة الشعر ، لغة خاصة ، للوزن والقافية فيها سلطان ، ومن هنا جاز للشاعر ما لا يجوز

للنثر ، فكيف تكون مادة تقوم عليها القواعد النحوية؟))^(٤).

ومن ذلك أيضاً موقفهم من قراءة ابن عامر لقوله تعالى: چے ٹ ٹ ٹ

ك ك و و و^(٥). في الفصل بين المضاف إليه فذهبت طائفة من النحاة مغالين في وصف هذه القراءة وطاعين في صاحبها دون النظر إلى أنها قراءة

متواترة.

ومن هؤلاء الفراء القائل: ((هذا باطل ، ونحويو أهل المدينة ينشدون:

(١) البحر المحيط ، ج ٣ ، ص ١٥٧ .

(٢) غيث النفع في القراءات السبع ، بهامش سراج القارئ المبتدي ، لابن القاصح ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي - مصر ، ط ٣ ، ١٩٥٤ م ، ص ١٥٣ .

(٣) المطالع السعيدة ، السيوطي ، تحقيق طاهر سليمان حمودة ، ط السفير - الإسكندرية - ١٩٨٢ م ، ج ١ ، ص ٣٦ .

(٤) المدارس النحوية أسطورة وواقع ، د. إبراهيم السامرائي ، دار الفكر - عمان ، ط ١ ، ١٩٨٣ م ، ص ٢٧ .

(٥) الآية (١٣٧) من سورة الأنعام.

د. يوسف دفع الله أحمد

زَجَّ القُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ^(١) بل ذهب يشكك في قراءة سبعية ، ويقول إنه لا يعرفها: ((وفي مصاحف أهل الشام شركائهم بالياء، فإن تكن مثبتة عند الأولين، فينبغي أن يقرأ "زُيِّنَ" أي بالبناء للمفعول ، ويكون الشركاء هم الأولاد ؛ لأنهم منهم في النسب، فإن كانوا يقرأون "زَيِّنَ" أي بالبناء للفاعل ، قلت: لا أعرف جهتها))^(٢).

وجمهور البصريين يرون مخالفتها للقياس ويصفون قارئها بالوهم كما جاء في الإنصاف: ((والبصريون يذهبون إلى أن هذه القراءة وهم من القارئ ، إذ لو كانت صحيحة، لكانت من أفصح الكلام ، وفي وقوع الإجماع دليل على أنه وهم من القارئ))^(٣) كان هذا الطعن في قراءة صاحبها عربي فصيح ، وهو من أعلى القراء العشرة سندا^(٤) . فيرون أن إجماعهم على مخالفتها لقواعد النحاة دليل على عدم صحتها ، كأنها من صنع قارئها ، لذلك وقف الإمام ابن الجزري موقف المعارض لهؤلاء المنكرين ، وردّ عليهم ردّاً مناسباً بقوله: ((ونعوذُ با من قراءة القرآن بالتشهي ، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد في الكتاب من غير نقل؟... وقارئ الآية ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان وأبي الدرداء رضي الله عنهما ، وهو مع ذلك عربي فصيح من صميم العرب وقوله دليل))^(٥) . ففي الوقت الذي تجرأ فيه هؤلاء على قراءة سبعية ، فقالوا فيها ما لا يجوز وصف ابن جنّي ما ردّوه بأذنه وجه قوي، أي الفصل بالمفعول حين أنشد قول الشاعر:

فَزَجَّجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

على أن يقول أي: زَجَّ أَبِي مَزَادَةَ القُلُوصَ ، ففصل بينهما بالمفعول به ، هذا مع قدرته على أن يقول أي زَجَّ القُلُوصَ أَبُو مَزَادَةَ ، كقولك: سدرني أكل

(١) صدره: *فَزَجَّجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ* زجه: طعنه بالزج وهو سنان الرمح ، القُلُوص: الناقة الفتيّة ، الخزانة ٢٥١/٢ ، وابن يعيش ١٩/٣ .

(٢) معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٣م ، ج ١ ، ص ١٦٥ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات ابن الأنباري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية - صيدا - بيروت ، ١٩٨٧م ، ص ٢٥٢ .

(٤) عرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، ج ١ ، ص ٨٢ .
(٥) النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٢٦٣ .

الخبز زيّد، وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول^(١).
فردّ السديّوطي قول هؤلاء المنكرين بقوله: ((كان قومٌ من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة عن العربية، وثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة، لا مطعون فيها وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية))^(٢)، وقال الكواشي في معرفة توجيه القراءات وفائدتها: ((أن يكون دليلاً على حسب المدلول عليه، أو مرجحاً، إلا أنه ينبغي التنبيه على شيء، وهو أنه قد توجه إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يسقط الأخرى، وهذا غير مرضي))^(٣) فإذا منع تفضيل قراءة على أخرى فما بالك في ردّها، والطعن في روايتها، ونعت صاحبها بما لا يجوز، وإن كان من أعلى القراء سنداً، لذلك نأى ابن مالك بنفسه عن التعريض بالقراءات فسلك طريق السلامة مسلماً بها، لذلك يقول ابن الجزري معتمداً على قول ابن مالك في جواز الفصل بين المتضامين وخاصة إذا كان المضاف مصدراً، ((وحجتي في ذلك قراءة ابن عامر التي رفضها أولئك النحاة، ويقول معبراً عن اعتماده عليها
وحجتي قراءة ابن عامر فكم لها من عاضد وناصر^(٤).

ودافع ابن مالك عن القراءة وصاحبها: ((بأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوه إلى موثوق بعربيته قبل العلم بأنه من كبار التابعين ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة، كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن، ويكفي شاهداً على ما وصفته به أن أحد شيوخه الذين عول عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان رضي الله عنه، وتجوز ما قرأ به في قياس النحو قوياً، وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل يدخله بين عاملها المضاف إلي ما هو فاعل فحسن ذلك ثلاثة أمور: أحدها: كون الفاصل فضلة،

(١) الخصائص، عثمان بن جني، تحقيق محمد علي نجار، د. طبت، ج ٢، ص ٤٠٦.

(٢) الاقتراح، ص ٢٥.

(٣) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف - بيروت - لبنان، د. طبت، ج ١، ص ٣٣٩.

(٤) النشر في القراءات العشر، ج ٢، ص ٢٦٤.

السبع. والقول الأول هو المشهور الصحيح ، وعليه جمهور علماء القراءات والفقهاء.

وقد كثرت الإشارة في هذه المصادر إلي قراء الشواذ من الصحابة والتابعين، فتردد من أسماء الصحابة ذكر عبد الله بن مسعود ، وأبي بن كعب وعبد الله بن عباس، وسعد بن أبي وقاص ، وعبد الله بن الزبير وغيرهم. إلي جانب عدد كبير من قراء الشواذ ، وهم درجات في الشهرة وأكثرهم أربعة هم: ابن محيصن ، واليزيدي ، والحسن البصري ، والأعمش^(١).

يقول ابن جني: ((شاذ ؛ أي خارج عن قراءة القراء السبعة المقدم ذكرها، إلا أنه مع خروجها عنها نازع بالثقة إلي قرائه ، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعل كثيراً منه مساوٍ في الفصاحة للمجمع عليه))^(٢).

ويقول عبد الصبور شاهين: ((فهذه الشواذ لم توصف بالشذوذ، لضعف روايتها، ولا لأنها تحوي ظواهر لهجية غير شائعة في اللسان الفصيح، فمثل هذه القراءات مهجور لا يحرص عليه أحد ؛ وإنما سُمِّي الشاذ شاذاً ، لأنه خارج عن سبعة مجاهد))^(٣). فالقراء لا يأتون بشيء من عندهم ، بل يلتزمون

ما نزل عن النبي ﷺ وهم لا ينظرون في القرآن : ((على الأقيس في اللغة العربية ، بل على الأثبت في الأثر ، والأصح في النقل والرواية، إذا ثبتت عنهم لا يردّها قياس عريية، ولا فشو لغة ؛ لأنّ القراءة سنة متبعة يلزم قبولها، والمصير إليها))^(٤). والقراءة الشاذة مثلها مثل غيرها في صحة الاحتجاج به في ميادين اللغة والنحو وهذا ما ذكره السيوطي : ((أمّا القرآن فكل ما ورد أنّه قرئ به، جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً ، أم آحاداً ، أم شاذاً ، وقد أطبق الناس على القراءات الشاذة إن لم تخالف قياساً ، بل ولو خالفته ،

(١) الاختلاف بين القراءات ، أحمد البيلي ، الدار السودانية للكتب - الخرطوم ، ط ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، ص ١١٢.

(٢) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف ، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، منشورات لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة ، ١٣٨٦ هـ ، ج ١ ، ص ٣٢.

(٣) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، عبد الصبور شاهين ، مطبعة الخانجي ، ط ١٩٨٧ م ، ص ٩.

(٤) النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، تصحيح الشيخ محمد علي الضبّاح ، المكتبة التجارية مصر ، د. طبت ، ج ١ ، ص ١٠-١١ .

د. يوسف دفع الله أحمد

لم يجعل ابن مالك نفسه حبيساً لمذهب يتقيد به ويخضع لسلطانه أو يميل ميلاً كاملاً لمذهب دون آخر ، كما فعل الكثيرون من معاصريه من المتأخرين الذين أوغلووا في المذهب البصري، حتى إنك قلما تجد اختيارهم للمذهب الكوفي، وإن ذهب بعضهم من الناحية النظرية إلي ذلك إذ يقول أبو حيان: "ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب، لم ينقله البصريون ، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون ، وإنما يعرف ذلك مَنْ له استبحار في علم العربية"^(١).

بل ذهب أحد سابقيه وهو ابن الأنباري في كتابه الإنصاف إلى اختيار مذهب الكوفيين في مسائل لم تبلغ العشر . ممّا يؤكد انحيازه التام لمذهب البصريين في كتاب وسمه بالإنصاف.

وممّا يؤيد ذلك أنّ ابن مالك لم يكن ليختار مذهباً دون آخر إلا وقد بين سبب اختياره، ساعده في ذلك كثرة ما أطلع عليه من أشعار العرب، واحترامه وانقياده لما سُد مع عنهم دون اللجوء إلى التأويل والتعليل لمعارضة ظاهر النصوص إلا فيما دعت الضرورة إليه.

ولئلا يظن ظانٌّ : أنّ ابن مالك لم يبلغ شأن هؤلاء ممّن صدقته علوم وثقافة عصرهم المتمثلة في علم الكلام والفلسفة والمنطق اليوناني وغيرها. فأخذ بظاهر النصوص ، أورد من المسائل النحوية ما يؤيد أنّه كان على دراية تامة بما تستوجبه الدراسة اللغوية والنحوية ، من معرفة بأصول النحو من: سماع وقياس وإجماع واستصحاب حال.

فمن ذلك تضعيفه مذهب البصريين حين علّوا سكون آخر الفعل المسند إلي التاء ونحوه بقولهم : ((لئلا تتوالى أربع حركات فيما هو ككلمة واحدة))^(٢). وهذا ما أورده السيوطي فقال معللاً بقوله : ((لأنّ الفعل كجزء من فعله))^(٣). وضعّف ابن مالك هذا التعليل من وجهين:-

أحدهما : أنّ التسكين عام ، والعلّة قاصرة عن أكثر الأفعال ؛ لأنّ توالي

(١) البحر المحيط ، ج ٣ ، ص ١٦٧ .

(٢) الاقتراح ، ص ١٢٦ .

(٣) همع الهوامع ، ج ١ ، ص ١٩٧ .

الحركات إنما كان يوجد في الصحيح من: فَعَلَ ، وفَعِلَ ، وانفَعَلَ ، وافْتَعَلَ ، وفَعُلَ لا في غيرها ، ومعلوم أنّ غيرها أكثر ، ومراعاة الأكثر أولى من مراعاة الأقل.

والثاني: أنّ توالي أربع حركات ليس مهماً في كلامهم ، بل مستخف بالنسبة إلى بعض الأبنية^(١) ولم يرتض أبو حيان الجري في مثل هذا النوع من العلل لذلك قال: "والأولى الإضراب عن هذه التعاليل ؛ لأنها تخرس على العرب في موضوعات كلامها"^(٢).

واشترط أن تكون العلة هي الموجبة للحكم في المقيس عليه، ومن ثمّ خطأ ابن مالك البصريين في قولهم: إنّ علة إعراب المضارع مشابهته للإسم في حركاته وسكناته، وإبهامه وتخصيصه ، فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم، وإنما الواجب له قبوله صفة واحدة ومعاني مختلفة ، لا يميزها إلا الإعراب تقول: "ما أحسن زيداً" فيحتمل النفي والتعجب والاستفهام ، فإن أردت الأول رفعت زيدا، والثاني نصبتّه ، والثالث جررته ، فلا بد أن تكون هذه العلة هي الموجبة لإعراب المضارع، فإنك تقول: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" ، فيحتمل النفي عن كلّ منهما عن انفراده ، وعن الجمع بينهما ، وعن الأول فقط والثاني مستأنف ، ولا يُدَيّن ذلك إلا الإعراب ، بأن تجزم الثاني أيضاً إذا أردت الأول، وتنص بهما إن أردت الثاني ، وترفعه إن أردت الثالث"^(٣).

وقد علل اختيار التجرد عاملاً للرفع بقوله: ((وبه اختار لسلامته من النقص بخلاف الأول ، فإنه ينتقض بنحو "هل تفعل ، وفعلت ، وأفعل ، ومالك لا تفعل ، ورأيت الذي تفعل، فإنّ الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أنّ الاسم لا يقع فيها))^(٤). ووافق ابنه في شرح الألفية حيث ذهب راداً مذهب البصريين بقوله: "إمّا أن يريدوا أنّ رافع المضارع هو وقوعه موقعاً هو للاسم بالأصالة

(١) شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ١٢٥.

(٢) رتشاف الضرب من لسان العرب ، ج ١ ، ص ٤٦٤.

(٣) الاقتراح ، ص ١٢٤-١٢٥.

(٤) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، ط ١٩٨٢ م ، ج ٣ ، ص ٢٥١.

د. يوسف دفع الله أحمد

... وإمّا وقوعه موقعاً هو للاسم مطلقاً . فإن أرادوا الأول فهو باطل ، برفع المضارع بعد "لو" وحروف التحضيض ، لأثمه موقع ليس للاسم بالأصدالة.. وإن أرادوا الثاني فهو باطل أيضاً ؛ لعدم رفع المضارع بعد إن الشرطية ، لأثمه موضع صالح للاسم بالجملة ، كما في نحو قوله تعالى: **چ پ پ** ^(١) .
وخالف البصريون فيما ذهبوا إليه بمنع العطف على ضمير الرفع المتصل دون الفصل بالضمير المنفصل ، إذ قالوا **إذ** لا يرتكب إلا ضرورة ، قال سيبويه: "لا يُعطف على المرفوع المضمّر إلا في الشعر وذلك قبيح" ^(٢) .
ووافق الزجاج بقوله: "وهذا عند أهل اللغة لا يجوز مثله إلا في الشعر" ^(٣) .
وقال النحاس: "هذا من الخطأ ما لا حق به ، عطف على مضمّر مرفوع ، ولا علامة له ، وهذا ممنوع من الكلام، حتى يؤكد المضمّر أو يطول" ^(٤) .
وعلى ابن الأنباري ذلك بقوله: "وذلك لأثمه لا يخلو إمّا أن يكون مقدّراً في الفعل أو ملفوظاً به، فإن كان مقدّراً فيه نحو: "قام زيد ، فكأنه عطف اسماً على فعل ، وإن كان ملفوظاً به نحو "قمتُ زيداً فالتاء تنزل منزلة الجزء من الفعل ، فلو جوّزنا العطف عليه ، كان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل ، وذلك لا يجوز" ^(٥) .

إلا أنّ ابن مالك لم يرتض ما ذهب إليه البصريون من المنع، فاعتمد على السماع في إثبات صحة مذهبه فقال: "ويقوم مقام فصل الضمير من العطف الفصل بلا بين العاطف والمعطوف كقوله تعالى: **چ ڈ ڈ ڈ** ^(٦) .
ولا يمتنع العطف دون فصل كقول بعض العرب: "مررتُ برجلٍ سواهِ والعدم" فعطف العدم دون فصل ولا ضرورة على ضمير الرفع المستتر في سواء ، ومنه قول جرير:

(١) الآية (٦) من سورة التوبة.

(٢) الكتاب لسيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، ط ٣ ، ١٩٨٣م ، ج ١ ، ص ٢٧٨.

(٣) معاني القرآن ، وإعرابه ، للزجاج ، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٩٨١م ، ج ١ ، ص ٧٠.

(٤) إعراب القرآن ، للنحاس ، تحقيق زهير غازي ، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية ، ط ٣ ، ١٩٨٨م ، ج ٤ ، ص ٢٦٦.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، مسألة رقم (٦٩) ، ص ٣٨٠.

(٦) الآية (١٤٨) من سورة الأنعام.

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينالاً^(١).

ومثله قول ابن أبي ربيعة:

قلتُ إذ أقبلتُ وزهرٌ تهادي كنعاج الملا تعسفنَ رملاً^(٢)

فعطف "زهر" على الضمير المستتر في أقبلت ، مع تمكّنه من نصبه بعد جعله مفعولاً معه وقول عمر رضي الله عنه: ((كنت وجار لي من الأنصار))^(٣)، وحديث علي رضي الله عنه الذي يقول: ((كنتُ أسمع رسول الله ع يقول: كنت وأبو بكر وعمر ، وفعلت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر))^(٤). فعطف في قوله "كنت وجار لي" قوله "جار" على المضمر المرفوع التاء في "كنت" دون فاصل، وفي الحديث الثاني الاسم الظاهر "أبو بكر" على التاء في "كنت" ، وفعلت ، وانطلقت دون فاصل. وهذه الأدلة تكفي لإثبات القاعدة ، فلا ضرورة إلى اللجوء لمذهب البصريين ، الذي يترتب عليه تخطئة القراءة ، وابن مالك يخرجها على وجه من وجوه العربية ، وفوق كل ذلك فالقراءة سنة متبعة لا تجوز مخالفتها.

ومما احدث فيه بالسد ماع والقياس معاً تقديماً التمييز على عامله المتصرف. قال ابن مالك: "والمنع مذهب سيبويه ، والجواز مذهب الكسائي والمازني والمبرد"^(٥). ونسب بعض النحاة مذهب الكسائي للكوفيين^(٦) ، وهذا خلاف لما ذكره ابن السراج "وكان سيبويه لا يجيزه ، والكوفيون في ذلك على مذهب سيبويه"^(٧).

وذهب المانعون إلي ردّ دليل المجيزين كما فعلوا في قول المخبل

السعدي..

(١) انظر البيت في شرح الألفية لابن الناظم ، ص ٥٤٣.

(٢) البيت في الكتاب ٣٧٩/٢

(٣) الحديث في صحيح البخاري ، ٤٦ كتاب المظالم والغضب.

(٤) صحيح البخاري ، كتاب فضائل أصحاب النبي ع ، ج ٢ ، ص ٢٩٣.

(٥) شرح التسهيل ، ج ٣ ، ٣٨٩ .

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق غازي مختار ، دار الفكر المعاصر - لبنان - بيروت ، ط ٢٠٠١م ، ص ٣٠٠

(٧) الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق عبد الحسين القتلي ، مؤسسة الرسالة - بيروت - ج ١ ، ص ٢٢٣.

أتهجر ليلي بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب

"وأجابوا عن البيت من ثلاثة أوجه : أحدها : أن الرواية "وما كان نفسي"^(١) فهو اسم كان. والثاني : أن نصبه على أدبه خبر كان ، أي ما كان حبيبها نفساً ، أي إنساناً يطيب بالفراق . والثالث أدبه من ضرورة الشعر فلا يحتج به على الإعراب في الاختيار. وقال العكبري : وأما القياس على الحال ففاسد، لأن الحال فضلة، والمميز هنا في حكم اللازم ، وهو الفاعل فافترقا"^(٢). فاختار ابن مالك مذهب المجيزين فقال: ((وبقولهم أقول قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ؛ ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح كقول ربيعة بن مقرم الضبي:

وواردة كأنها عصب القطا تُثير عجاجاً بالسانبك أصهبها
رددتُ بمثل السيد نهد مقلص كمش إذا عطفاه ماءً تحلباً^(٣)
وكقول الآخر: أتهجر ليلي

وكقول الآخر:

ضيعتُ حزمي في إبعادي الأملما وما أرعويت ورأسي شيباً قد اشتعل^(٤)

ومثله:

أنفساً تطيب بنيل المنى وداعي المنون يُنادي جهاراً^(٥)

وإذ نُصر لسببويه ، بأن مميز هذا النوع فاعل في الأصل ، وقد أوهن بجعله كبعض الفضلات ، فلو قُدِّم لازداد إلى وهذه وهذا ، فمذع ذلك لأدبه إجحاف.

قلت وهذا الاحتجاج مردود بوجه : أحدها : أنه دفع روايات برأي لا دليل عليه، فلا يلتفت إليه ، الثاني: أن جعل التمييز كبعض الفضلات محصل لضرب من المبالغة ففيه تقوية لا توهين ، فإذا حكم بعد ذلك بجواز التقديم

(١) روه عن إسماعيل بن نصر وأبي إسحاق الزجاج ... انظر شرح الإيضاح ، ص ٢٢٤ والجمل في النحو للزجاجي، ص ٢٤٦.

(٢) اللباب ، العكبري ، ص ٣٠١.

(٣) البيت في شرح الشافية ، ج ٢ ، ص ٧٧٧ ، وفي الأشد موني ، ج ٢ ، ص ١٥٥ والسيد: الذنب ، والكميش: السريع، والعطف : الإبط عن القاموس.

(٤) البيت في الأشموني ، ج ٢ ، ص ١٥٤ ، والمساعد على شرح التسهيل لابن عقيل ، ج ٢ ، ص ٦٦.

(٥) البيت في الأشموني ، ج ٢ ، ص ١٥٤ ، وشرح التصريح ، ج ١ ، ص ٤٠٠.

ازدادت التقوية، وتأكدت المبالغة فاندفع الإشكال ، الثالث: أنّ أصالة فاعلية التمييز المذكور كأصالة فاعلية الحال في نحو "جاء راكباً رجلاً ، فإنّ أصله : جاء راكب ، على الاستغناء بالصفة، وجاء رجل راكب على الاستغناء بها ، والصفة والموصوف شيء واحد في المعنى ، فقدم راكب ونصب بمقتضى الحالية، ولم يمنع ذلك تقديمه على "جاء" ، مع أنّه يزال عن إعرابه الأصلي ، وعن صلاحية الاستغناء به عن الموصوف، وكما تنوسي الأصل في الحال ، كذلك تنوسي في التمييز...

ثم ذكر بقية الأوجه إلي أن قال: "فثبت بما بينته أن تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً جائز ، وإن كان سيبويه لم يجزه. وحكى ابن كيسان أنّ الكسائي أجاز : نفسه طاب زيد، وأن الفراء منع ذلك))^(١) ، فاتضح ممّا ذكرته أنّ ابن مالك يبني حكمه على ما توفر له من شواهد سماعية وقياسه، ولا يأبه بمن يخالف، فلذلك خالف مذهب سيبويه لمّا رأى الحجة لمذهب المخالفين له. واعتمد المانعين في ردهم على شاهد واحد وهو "أتهجّر..." ، مع كثرة الشواهد الواردة في المسألة.

اعتماده على الأصول النحوية في بناء القواعد النحوية:

ويبني اختياره على أصل من الأصول النحوية ، وهو تقديم الأصل على الفرع وذلك عدد حديثه عن قوله تعالى: **جاء على ك** ^(٢) . فقال: "فإذا اجتمعت نون الرفع ونون الوقاية في الأفعال الخمسة فحذفت إحدى النونين، فالصحيح أنّ المحذوف في التخفيف نون الرفع كما ذهب إلي ذلك سيبويه والأخفش، وإنّ ذهب أكثر المتأخرين إلي أنّ المحذوفة نون الوقاية ، وإنّما كان الأول هو الصحيح لوجوه:

أددها: أنّ نون الرفع قد تحذف دون سبب مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية، ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون، وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه. وأيضاً فإن نون الرفع نائبة عن الضمة ، وقد حذفت الضمة تخفيفاً في

(١) شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ٣٨٩ - ٣٩٠ .

(٢) الآية (٤٨) من سورة القصص.

د. يوسف دفع الله أحمد

بصورة قلّ معها اختيارهم، أو توجيههم لمذهب الكوفيين ؛ وحجتهم في ذلك أنّ الكوفيين بنوا أحكامهم على الشاذ، والنادر من لغات العرب.
ما اختار فيه التوسط بين مذهبين :-

وتوسط في اختياره مفصلاً في مسألة تنوين المنادي ضرورة إذ اختلف فيما هو أولى بقاء ضمه أو نصبه؟ فذهب إلى الأول الخليل وسيبويه والمازني. وإلى الثاني أبو عمرو وعيسى بن عمر، ويونس والجرمي والمبرد ، واختار ابن مالك التفصيل، فيبقى الضم في العلم ، وتنصب النكرة المعينة ، وعكس ذلك السيوطي^(١).

فمما خالف فيه مذهب الكوفيين قولهم بأنّ الموجب لنصب الظرف كونه مخالفاً للمبتدأ فقال: ((وهذا فاسد من أربعة أوجه" أحدها أنّ تخالف المتباينين في معنى نسبه إلي كل واحد منهما كنسبته إلى الآخر ، فأعماله في أحدهما ترجيح من غير مرجح.

الثاني: أنّ المخالفة بين الجزئين محققة في مواضيع كثيرة ، ولم تعمل فيها بإجماع ، نحو: أبو يوسف أبو حنيفة، وزيد زهير ، ونهارك صائم ، وأنت فطر، وهم درجات ، فلو صلحت المخالفة للعمل في الظرف المذكور لعملت في هذه الأخبار ونحوها لتحقيق المخالفة فيها.

الثالث: أنّ المخالفة معنى لا تختص بالأسماء دون الأفعال، فلا يصح أن تكون عاملة ؛ لأنّ العامل عملاً مجمعاً عليه لا يكون غير مختص، هذا إذا كان العامل لفظاً ، مع أنّه أقوى من المعنى، فالمعنى إذا عَدِم الاختصاص أحق بعدم العمل لضعفه.

الرابع: أنّ المخالفة لو كانت صالحة للعمل ، لزم على مذهب الكوفيين ألا تعمل في الظرف فأعمال ذلك العائد في الظرف لقربه منه أحق. فبان بهذه الأوجه فساد ما ذهب إليه الكوفيون^(٢).

ما انفرد به :

ومما يؤيد أنّ ابن مالك اختار لنفسه منهجاً مستقلاً برأيه معتمداً على ما بلغه من السماع وما حباه الله به من فكر ومقدرة فائقة ، ساعده ذلك في إثبات

(١) المصدر السابق ، ص ٣٩٦ ، وانظر مع الهوامه ، ج ٣ ، ص ٤٣ .

(٢) شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ٣١٣ - ٣١٤ .

قد يجر بباء زائدة إلى قول رجل من طيء^(١) :

فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها

وخالفه أبوحيان قال ابن هشام: وخرّج البيت على أنّ التقدير: بحاجة خائبة...^(٢)

ومن ذلك ما ذكره بوقوع إذا مفعولاً في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة: ((إني لأعلم إذا كنت عني غير راضية ، وإذا كنت عليّ غضبى))^(٣) ، والجمهور على أنّ "إذا" لا تخرج عن الظرفية^(٤) .

وخرق إجماع النحويين في أنّ "أم" المنقطعة لا تدخل على مفردة ؛ ولهذا قدّروا المبتدأ في ((أنها لإبل أم شاء)) أي ، أم هي شاء فقال في بعض كتبه: ((لا حاجة إلى تقدير مبتدأ ، وزعم أنها تعطف المفردات كـ "بل" ، وقدرها ها هنا بيل دون الهمزة ، واستدل بقول بعضهم : إنّ هناك لإبلاً أم شاء بالنصب ، فإن صحت روايته ، فالأولى أنّ يُقدّر "شاء" ناصب ، أي : أم أرى شاء^(٥) .

وذكر ابن مالك في شرح العمدة ((إنّ الفعل قد يجزم بلعل عند سقوط الفاء ، وأنشد:

لعل التفاتاً منك نحوي مقدّر *** يمل بك من بعد القساوة للرحم^(٦)

وهو غريب^(٧) .

وأجاز النصب بـ"قد" لتضمنها معنى النفي كما حكاه ابن سريّة: ((قد كذت في خير فتعرفه)) بنصب تعرف، وهذا غريب، أشار له في التسهيل بقوله: ((وربما نفي بقدر فنصب الجواب بعدها ، ذكر ذلك ابن سريده وحكى عن بعض الفصحاء "قد كذت في خير فتعرفه" بالنصب على "ما كذت في خير

(١) البيت في الشرح الكافية لابن مالك ، ٧٢٨/٢ ، والمساعد ٧/٢ ، وشواهد المغنى للسيوطي، ص ١١٦

(٢) مغني اللبيب ج ١ ، ص ١١٠ وانظر شرح التسهيل ، ج ٢ ، ص ٣٢٢ .

(٣) الحديث في صحيح مسلم ، باب فضائل الصحابة ، رقم الحديث ٦٢٨٥ ، ص ١٠٧١ .

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، ج ١ ، ص ٤٦ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٤٦ .

(٦) البيت في شواهد المغنى ، للسيوطي ج ١ ص ٤٥٤ بضم الراء الرحمة .

(٧) لمرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٥٥ .

فتعرفه^(١)) قال ابن هشام : ((ومحملة عندي على خلاف ما ذكر ، وهو أن يكون كقولك للكذب : هو رجل صادق ، ثم جاء النصب بعدها نظرا للمعنى ، وان كانا إنما حكما بالنفي لثبوت النصب ، فغير مستقيم ، لمجيء قوله :

سأترك منزلي لبني تميم و ألحق بالحجاز فأستريح^(٢)

وقراءة بعضهم : **چ گ گ گ گ گ گ گ** چ^(٣) فابن هشام يريد أنهما إذا اعملاهما حملا على الفاء والواو في نصب المضارع بعدهما بعد النفي المحض ، أو الطلب المحض ، فما ذهبنا إليه يضعفه جواز النصب في البيت والآية فإنه لم تأت الفاء في جواب أي منهما . واعترض ابن مالك قول الأكثرين بأن لام الابتداء تخلص المضارع للحال بقوله تعالى : **چ گ گ گ گ گ گ گ** چ^(٤) ، وقوله : **چ گ گ گ گ گ گ گ** چ^(٥) . فإن ذهبنا إلى أن مستقبلنا ، فلو كان الحزن حالا ، لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله ، مع أنه أثره^(٦)) ، فبنى ابن مالك كلامه على السماع معللا له بظاهر ما تقتضيه الآية فيما جرى عليه مذهبه الظاهري ، دون اللجوء إلى التأويل كما فعل ابن هشام حين قال : ((والجواب أن الحكم واقع في ذلك اليوم لا محال ؛ فنزل منزلة الحاضر الشاهد ، وأن التقدير : قصد أن تذهبوا ، والقصد حال))^(٧) . ووافق أبو حيان ابن مالك بقوله : ((ليحزني مضارع مستقبل لا حال ، لان المضارع إذا أسند إلى مستقبل تخلص للاستقبال .. فالذهاب لم يقع فالحزن لم يقع كما قال :

يهولك أن تموت وأنت ملغ لما فيه النجاة من العذاب^(٨)

وفي المغذي ((وعن سديويه أن " كيف " ظرف ، وعن السديرافي والأخفش أنها اسم غير ظرفي ... وقال ابن مالك ما معناه : لم يقل أحد إن

(١) شرح التسهيل ، ج ٤ ، ص ٣٥ .

(٢) البيت للمغيرة بن حذین التميمي وهو من شواهد الكتاب ٤٢٣/١ ، والمقتضب ٢٤/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٦٧٩ .

(٣) الآية (١٨) من سورة الأنبياء .

(٤) الآية (١٢٤) من سورة النحل .

(٥) الآية (١٣) من سورة يوسف .

(٦) غني اللبيب ، ج ١ ، ص ٢٢٨ .

(٧) لمرجع السابق ، ص ٢٢٨ .

(٨) تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، دار الغد ، ط ٢ ، ١٩٨٣ م ، ج ٥ ، ص ٢٨٦ .

د. يوسف دفع الله أحمد

"كيف" ظرف ، إذ ليست زمانا ولا مكانا ، ولكنها لما كانت تفسر بقولك : على أي حال لكونها سؤالا عن الأحوال العامة سميت ظرفا ؛ لأنها في تأويل الجار والمجرور ، واسم الظرف يطلق عليها مجازا)) وهو حسن ؛ ويؤيده الإجماع على أنه يقال في البديل : كيف أنت ؟ أصحیح أم سقيم بالرفع ، ولا يبدل المرفوع من المنصوب))^(١). فلما كان موضع الكلام يحتاج إلي تعليل، لجأ إليه ابن مالك مما جعل ابن هشام يحكم على قوله بالحسن .
ومن ذلك تأنيث الفعل بلا في النثر ، فجوز النحاة مثل هذا في الشعر اعتماد على قول الشاعر :

ما برئت من ريبة وذمّ في حربنا إلا بنات العمّ (٢)

ولم يجوز أحد في النثر إلا ابن مالك ، وقد اعتمد في هذا على قراءة قوله تعالى : **جَذَذْتُ ثِيَابِي** ، وقوله : **جَذَذْتُ ثِيَابِي** ،^(٣) وقوله : **جَذَذْتُ ثِيَابِي** ،^(٤) برفع " صيحة " ، " ومساكنهم "))^(٥). وحكم الطبري على قراءة ((لا ترى إلا مساكنهم)) بالفتح))^(٦). وقال الزمخشري : "إنها ليست قوية"^(٧). وضعفها ابن جني : وقال : ((والشعر أولى بجوازه من القرآن))^(٨). ونسبها أبوحيان إلي مجموعة من القراء وقال : ((وهذا لا يجيزه أصحابنا إلا في الشعر ، وبعضهم يجيزه في الكلام))^(٩) . والأرجح قول ابن مالك ؛ لصحة ما نقله نظماً ونثراً .

الخاتمة

- (١) مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٢٠٦ .
(٢) البيت في شرح التسهيل ، ج ٢ ، ص ١١٤ .
(٣) الآية (٢٩) ، من سورة يس .
(٤) الآية (٢٥) ، من سورة الأحقاف .
(٥) أوضح المسالك ، ج ١ ، ص ٢٥٩ .
(٦) امع البيان عن تأويل أي القرآن ، للطبري ، تعليق محمود شاكر ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ط ١ ج ٢٦ ، ص ٣٤ نقلا عن تخريج القراءات القرآنية والأحاديث الشريفة في كتاب أوضح المسالك ، علي حسين البوّاب ، دار الفرقان - عمان - الأردن .
(٧) الكشف ، ج ٣ ، ص ٤٤٨ .
(٨) المحتسب ، ج ٢ ، ص ٢٦٦ .
(٩) لبحر المحيط ، ج ٨ ، ص ٦٤ .

الحمد الذي بنعمته الصالحات ، والصلاة والسلام على المؤيد
بالآيات والمعجزة نبينا محمد وعلى آله وصحبه .

بعد مثابرة وجهد متصل في البحث في منهج ابن مالك في الاستدلال
بالقراءات القرآنية وأثره في النحو العربي . سعيت من خلالها لتوضيح منهجه
الذي سار عليه في جهوده في إصلاح النحو العربي ، مما أصابه بسبب مذاهج
هؤلاء الندويين من سابقه أو معاصريه ، الذين امتلأت مؤلفاتهم بمسائل
متعددة من القياس والعلل التي جعلت الطريق شاقاً أمام المبتدئين في دراسة
النحو العربي، وأسقطت همهم في الاهتمام بالدراسات النحوية ، بل أعيت
المشتغلين بقضايا النحو ، لاسيما وأن ظروف الحياة التي لا تخفى على أحد من
بني وطني أصبحت علقتا كبيرا للباحثين؛ وذلك لأن مؤلفات هؤلاء . إن لم يكن
جلها – تظهر فيها روح التنافس؛ فكل واحد منهم يعمد على إظهار مقدرته في
التفنن في القياس والعلل ، وما تجد في بطون أمهات كتبهم من العويص الذي
يصعب فهمه على الكثيرين، لكل ما تقدم ، ولاحترام ابن مالك لكل ما سمع من
العرب مما صحت روايته ، واعتماده على ذلك في تثبيت قواعد النحو العربي ،
اتسم منهجه بخصوصية متفردة يمكن الإشارة إليها فيما يأتي :

(١) اعتمد ابن مالك في منهجه النحوي على مبدأ تقديم السماع في النحو
العربي .

(٢) جعل ابن مالك القراءات القرآنية في قمة الشواهد النحوية ، معتمدا على
ما تواتر منها ، ومسددا ومقاربا بالشواذ منها .

(٣) لم يمل ابن مالك إلي الجري وراء القياس مؤوِّلاً ولا معتمداً في وجود النص ،
مقتنياً في ذلك بمذهب الأصوليين .

(٤) لم يكن ابن مالك بمعزل عن ثقافة عصره في الإلمام بما تقتضيه أصول
الدراسة ، فلجأ للقياس والعلل فيما دعت إليه الضرورة .

(٥) اختار لنفسه مذهباً مستقلاً ، فلم يكن ليرجح قول البصريين كما فعل
الأكثر من معاصريه ، ومجافياً لمذهب الكوفيين، فرجح مذهب الكوفيين –
مخالفاً للأكثرين – في مسائل لا تعد ولا تحصى فيما رأى ذلك محتجاً بالسماع
والقياس .

(٦) اختار مذهباً مفصلاً فيما استوت فيه أدلة الفريقين من مسائل .

(٧) انفرد برأيه في مسائل متعددة؛ لما رأى مخالفة الجمهور من الفريقين ،

د. يوسف دفع الله أحمد

لاعتماده في اختياره على السماع والقياس في إثبات مذهبه.

العدد التاسع عشر ١٤٣٠هـ -

٢١٢

مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية
٢٠٠٩م